الاوضاع الزراعية في محافظة المثنى 1968–1990
(دراسة تاريخية)

البحث مستل من اطروحة دكتوراه

ا. د. جعفر عبد الدائم بنيان المنصور م. م محمد جبار خضير
قسم التأريخ –كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة البصرة

الملخص :

ان دراسة التطور الاقتصادي في العراق يعتمد بالدرجة الاساس على التطور الزراعي التي شهدته مدن البلاد خلال النصف الثاني من القرن العشرين ومنها محافظة المثنى التي تعد الزراعة فيها الشريان الرئيسي لاقتصاد المحافظة .وان دراسة الحالة الزراعية تتطلب منا التعرف على الاحوال السياسة والاقتصادية والاجتماعية للبلاد بشكل عام وبيان مدى انعكاسها على التطورات الزراعية في المحافظة (موضوع البحث) ، خاصة وان العراق شهد بعد سنة 1958 تغيرات سياسية مهمة اثرت في اوضاعة العامة .ومنها الزراعة التي تعد احدى المقومات الاساسية للإنسان ، فهي من المصادر الأساسية للغذاء والمواد الاولية الداخلة في اغلب الصناعات

Agricultural Conditions in Al-Muthanna Governorate 1968-1990
(Historical study)

Assist. Prof. Dr. Jaafar Abdul-Damim Bunyan Al-Mansour
Assist. Lect. Mohammed Jabbar Khudair
Department of History - College of Education for Human Sciences - University of Basrah

Abstract

The study of economic development in Iraq depends mainly on the agricultural development seen by the cities of the country during the second half of the twentieth century, including the Muthanna Governorate, in which agriculture is the main artery of the governorate’s economy. The study of the agricultural situation requires us to know the political, economic and social conditions of the country in general and to explain the extent of its reflection on agricultural developments in the governorate (the subject of the study), especially since, after 1958, Iraq saw important political changes that

affected the condition of the public, including agriculture, which is one of the fundamental elements of the human being, as it is one of the main sources of food and raw materials included in most industries.

المقدمة:

نظرا لما تمثله الزراعة بشكل عام من اهمية في حياة الانسان والمجتمع ، سنحاول في بحثنا هذا التعرض الى اهم التطورات الزراعية التي شهدتها محافظة المثنى للمدة من 1968–1990وما رافقها من تحول في المكننة الزراعية واثرها في التطورات الاقتصادية في المحافظة .وهل ان تلك التطورات حدثت بفعل الدراسات الحديثة ام الخبرات المتراكمة والموروثة عبر الزمن للمزارعين ؟ وهل كان لسياسة الدولة والمتمثلة بقرارات الاصلاح الزراعي والثورة الزراعية بعد عام 1958 وانشاء المدارس والمعاهد ثم الكليات الزراعية اثرا في التطور الزراعي للمحافظة ؟ وما هي اهم المحاصيل الاستراتجية ذات التاثير في الاقتصاد الوطني التي تنتجها المثنى ؟ كذلك يحاول البحث وضع مقارنة بين الاقتصاد الاقطاعي للمحافظة قبل 1958 والاقتصاد الزراعي بعد قرارات الاصلاح الزراعي التي صدرت بعد ثورة 14تموز1958.من خلال مستوى الانتاج ودخل الفرد .ثم يخلص البحث الى بيان مدى تاثير الحرب العراقية الايرانية (1980–1988) على الاقتصاد الزراعي للمحافظة وما هي الاجراءات الحكومية لتعويض النقص الحاصل في العمالة الوطنية ؟

كل تلك التساؤلات يحاول البحث الاجابة عليها من خلال مبحثين تطرقنا في المبحث الاول الى اهم التطورات التي رافقت قانون الاصلاح الزراعي لسنة 1958 , اما المبحث الثاني فدرس التطورات الزراعية قبيل الحرب العراقية الايرانية واثرها على تطور الزراعة بالمحافظة ثم خاتمة استعرضنا فيها اهم النتائج التي توصل لها البحث .

المبحث الاول : قانون الاصلاح الزراعي رقم (30) لسنة 1958 واثره على تطور الزراعة في المثنى :

مرت الزراعة في العراق في السنوات الأخيرة من العهد الملكي بتغيرات جذرية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ,وجاءت بداية هذه التغيرات مصاحبة لقانون الإصلاح الزراعي رقم 30 لسنة 1958[1])وتشريعاته التي أنصبت على تحرير الأراضي الزراعية من الأقطاع، فحتى ذلك الحين كان حجم المزارع بصورة عامة على نقيضين, مزارع صغيرة يقل حجمها عن 60 دونم ,وكبيرة يزيد حجمها على 1000 دونم وكانت نسبة الفئة الأولى من مجموع مساحة مزارع العراق تساوي (75 %) في حين كانت الفئة الثانية تتأثر بـ (25 %) من مجموع المساحة على قلة عددها[2].

في ظل هذه الظروف الاقطاعية لا يمكن العمل على تحسين طرق وأساليب الزراعة إلا بصعوبات عظيمة للغاية، فقد كان من المستحيل احداث نقله صناعية في الزراعة , بمثل هذا النظام الزراعي الذي تشيع فيه الفوضى , وقد ساعدت قوانين الأصلاح الزراعي قيام الأقطاعات الكبيرة وخلق قاعدة عريضة من مزارع جماعية يقل حجمها عن (60) دونم، ولكن بقيت مظهراً نظرياً واقعاً زراعياً مشابهاً لما كانت عليه أوضاع الزراعة بنفس جوانب الاخفاق السابق, ولكن هذه الأوضاع لم تستمر طويلاً فقد عمد إلى تغييرها جذرياً قانون الأصلاح الزراعي رقم 17 لسنة 1970, الذي عمل على تطبيق مبدأ الزراعة الواسعة على نطاق واسع وقد ساعدت هذه على دمج الكثير من المزارع الصغيرة في مزارع كبيرة تقوم على أساس الإنتاج الواسع فامتدت الجمعيات التعاونية الزراعية على مساحات شاسعة من الأرض سنة 1971 – 1972 بعد أن كانت لا تزيد مساحتها على 179 ألف دونم سنة 1960 – 1961[3].

وقد عمل التنظيم المكاني الزراعي الجديد الذي يحث على زراعة انواع متعددة من المحاصيل الزراعية , اذ احدث تحول كبير فقد زاد عدد الزارع التي تستخدم المكننة في عملياتها الزراعية للفترة من 1958 – 1971 من 41.501 مزرعة إلى 362.677 مزرعة[4].

وكثر استخدام المخصبات حتى بلغ عدد المزارع التي استخدمها 110.250 مزرعة بينما كان استخدمها سابقاً شيئاً لا يذكر، وقد ترتب على كل هذا زيادة بالإنتاج الذي ساهم في زيادة الدخل القومي من حوالي 126 مليون سنة 1964م إلى 167 مليون دينار سنة 1970[5].

يضاف إلى كل هذا تقدم آخر لا يقتصر على صعوبات مالية وفنية بل يتحداها إلى توزيع مدروس وتخصيص في النشاط الزراعي وإذا ما يسد هذا التوزيع الظروف الجغرافية الطبيعية والاقتصادية، فأنه يمكن أن يصبح وسيلة من وسائل زيادة الإنتاج، والاتجاه إلى إيجاد مناطق زراعية متخصصة ليس بالأمر الجديد، فأن الحاجة قد ظهرت التخصص الزراعي في العراق ، ولكنها لم تظهر على نطاق فعال الا في السنوات الأخيرة فأسست مجموعة من المزارع الحكومية في مختلف أنحاء العراق منها سامراء والموصل ومحافظات الفرات الاوسط, الا أن فعالية هذه المشاريع بقيت محددة لضعف دور الملاك الصغار في العملية الزراعية، وبقيت معها الزراعة في العراق زراعة غير متخصصة وحافظ الإنتاج الزراعي على انتاج محاصيل الحبوب التقليدية كالقمح والشعير والرز لسد حاجة الإنسان والحيوان[6].

يلاحظ مما سبق أن السنوات الأخيرة من 1965–1970 شهدت توسعاً واضحا ووضعت الكثير من الخطط والأفكار في هذا المجال الحيوي ولكنها جميعاً كانت تعاني من نقص مشترك إذ يغفل الترابط المتبادل بين الإنتاج والسكان ككل، فأستمر المزارعون يسايرون زراعتهم التقليدية أسلوباً ونوعاً وظلت محاصيل الحبوب هي المحاصيل الرئيسية كما ضل فصل الصيف فصل ركود زراعي إلى حد بعيد, وهذا الامر يوضح تاثير العادات والتقاليد على

الفلاح ومايزرع اذ كان ينضر الى من يزرع المحاصيل الحقلية اقل مستوا من غيره الذي يروم زراعة المحاصيل مثل الحنطة والشعير وضلت هذا الافكار والمعتقدات لسنوات عدة .

الجدول التالي يوضح تفسير المساحة الصافية ومعدل الغلة لانتاج الحنطة لنماذج من محافظات العراق لسنوات 1968 – 1970 وكما يلي:

جدول (1)

المحافظات	1968			1969			1970		
	المساحة الصافية (100) مشارة	الإنتاج (100) طن	انتاج المشارة لواحدة كغم	المساحة (100) مشارة	الإنتاج (100) طن	الإنتاج بـ (كغم)	المساحة (100) مشارة	الإنتاج (100) طن	الإنتاج بـ (كغم)
نينوى	29649	5349	180.4	28738	4303	149.7	30189	3764	124.7
أربيل	6998	1543	220.4	6364	714	112.2	6576	735	111.8
بغداد	3867	1155	298.8	3261	986	302.5	3045	1171	384.6
المثنى	416	115	275.2	884	385	435.1	626	219	349.3
البصرة	22	4	181.8	–	–	–	48	10	217.8
الأنبار	794	199	250.6	814	312	383.3	408	180	441.9[7]

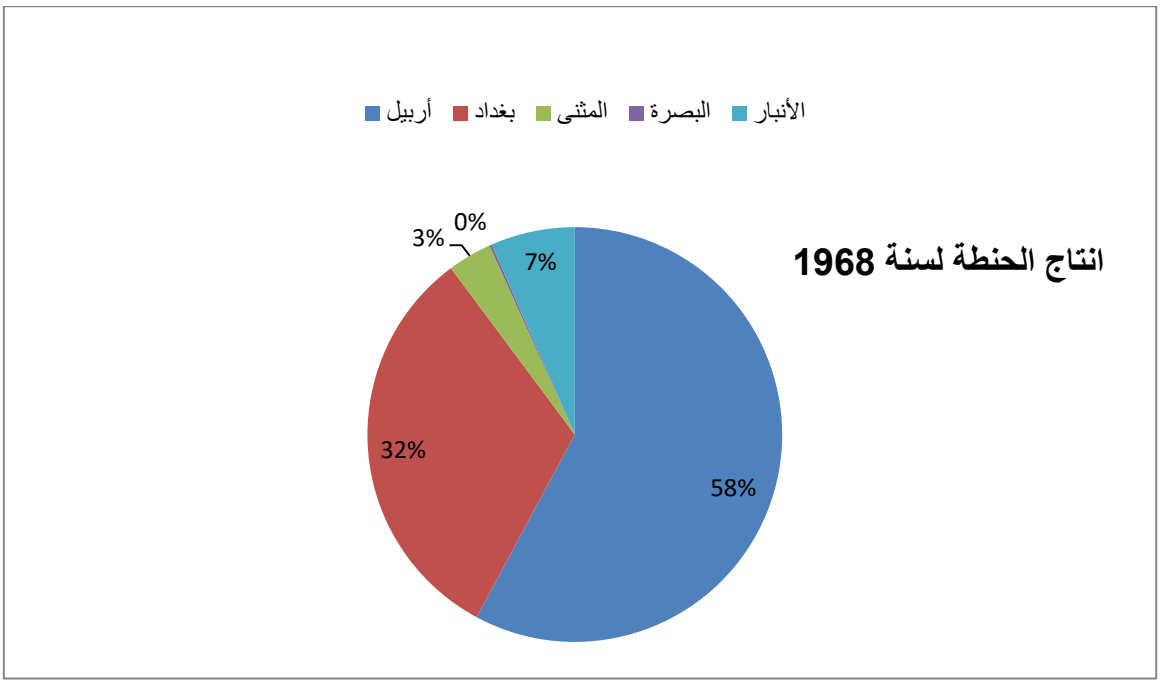

تبين مما سبق للجدول والمخطط أعلاه أن النماذج التي اختيرت للمحافظات كانت حسب المساحة الكلية والمساحة المزروعة ومقارنتها مع محافظة المثنى أذ تحتل محافظة المثنى ثاني أكبر مساحة جغرافية بعد الأنبار، وهذا دليل على عظم الأراضي التي تكون ضمن حيز الدراسة وهل طرق استصلاحها تمت بطرق سليمة أم لا وهذا واضح من خلال السنوات 1968.

أن محافظة المثنى أحتلت المراكز الأخيرة لاستصلاح الأراضي الزراعية مقارنةً ببغداد ونينوى وأربيل وكذلك الحال بالنسبة للأنتاج، وهذا نعلله بضعف الإجراءات الحكومية المتبعة لمحافظة المثنى أذ يتركز الاهتمام على المحافظة الكبيرة سكانياً مقارنة بالمثنى التي تعتبر الأقل عدداً للسكان والمزارعين بنفس الوقت الأمر الذي جعل استصلاح هذه الأراضي الشائعة الشاسعة أمراً صعباً مع قلة توفر الواردات بين الحكومة المركزية والإهمال المتعمد من قبل الحكومة لهذه المحافظة[8].

أما في سنة 1969 ارتفعت نسبة الأراضي الزراعية التي زرعت بالحنطة لهذه السنة وكذلك الإنتاج ولهذا إذ أخذ التغيير السياسي بأن تكون محافظة مستقلة بمواردها ودوائرها الأمر الذي جعل نصب المسؤولين في المحافظة التوجه باتجاه التوسع بالإنتاج وهذا الأمر نلحظه كذلك لسنة 1970 وخصوصاً بعد أقرار قانون الأصلاح الزراعي

المرقم 17 لسنة 1970 الذي عمل بشكل جدي للسعي لاستصلاح الأراضي الزراعية في المحافظة من خلال تشكيل لجنة متخصصة لهذا الغرض برئاسة المحافظة ومدير الزراعة ومدير الشرطة وتنظيم الخطط لهذا الغرض[9].

أما مجموع الفلاحيين المنتفعين من تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي لنفس السنة في محافظة المثنى 376 فقط[10]، ومجموع الأراضي التي تم استصلاحها وزراعتها من 30 / 5 / 1970 ولغاية 31 / 12 / 1970 بموجب القانون رقم 17 لسنة 1970 والتي كانت تسقى سيحاً هي 4797 دونم[11].

يلاحظ مما سبق إن الأعداد القليلة جداً من المنتفعين من هذا القانون في هذه السنة، وقد يكون السبب ضعف في الإجراءات الحكومية في توزيع الأراضي على الفلاحين أو لعدم ثقة الفلاح بالإجراءات الحكومية واعتبرها كسابقاتها من أخذ ضرائب وسوء على الفلاحين في محافظة المثنى حسب الخطة المقترحة لتوزيعها بالتساوي فتم توزيع الأراضي الزراعية التي تقدر مساحتها 92134 على عدد الفلاحين المستأجرين ويقدر عددهم 2707[12].

تبين مما سبق إن الإجراءات التي تبعتها دائرة زراعة المثنى الإحصاء الزراعي اخذت تتطور شيئاً فشيئاً إلى توزيع الأراضي التي يمكن استصلاحها وذلك من خلال عقود ايجار لمدة معينة ولآجل إتمام العمليات الزراعية على اتم وجه، فقد تم بيع المكائن والآلات الزراعية حسب المزايدة العلنية التي اعلنتها دائرة زراعة المثنى وهو من الاعراف الحكومية الدارجة بالبيع والشراء, وكانت من حصة محافظة المثنى (5) ساحبات فقط و (5) محاريث في حيث كانت محافظة الموصل نينوى (89) ساحبة و (18) محراث وبغداد (162) ساحبة و (86) محراث[13].

الملاحظ مما سبق أن محافظة المثنى رغم الإجراءات التي اعتبرت تطويرية إلا أننا نلاحظ إن عدد الساحبات والمحاريث قليل جداً إذا ما قورنت بالمحافظات الأخرى وهذا يوضح أمرين الأول أن الفلاحين لا يملكون القدرة على

شراء هذه الآلات نتيجة العوز المادي والامر الأخر إن الإجراءات الحكومية كانت خجوله جداً إذ لم تحصل محافظة المثنى على قروض كافية كبقية المحافظات وتم التركيز على محافظة بغداد كونها مركز السلطة، ولكثرة الطلبات المتقدمة إلى دائرة زراعة المثنى ومن خلال المخاطبات إلى الحكومة المركزية ثم الايعاز إلى فتح فرع للمصرف الزراعي التعاوني في المثنى، وقد اختيرت لهذا المصرف بناية وكانت الخطة أن المصرف الزراعي التعاوني يسهم في تطوير هذه المحافظة الغنية بالمجال الزراعي وأهم إنجازاته:

1- في مجال تمويل متطلبات الزراعة الصيفية والشتوية من بذور واسمدة ومواد مكافحة الآفات الزراعية وتمويل مشاريع الثروة الحيوانية والسمكية وانشاء المشاتل وشراء الأغنام وغيرها من الأمور التي أسهمت في اندماجها في القطاع الأشتراكي، فقد بلغت التمويلات الممنوحة للجمعيات الفلاحية التعاونية (1.885.310) ديناراً موزعة على التسويق وشراء المكائن الزراعية والمعدات والسيارات ومشاريع الدواجن والأغنام وغيرها من الأمور التي أسهمت في تطوير الحركة التعاونية واسنادها الأسناد الرائع لانجاحها في أداء مهمتها الزراعية[14].

2- بلغت جملة التمويلات الممنوحة للنشاط الخاص مكمل النشاط التعاوني في المجالين النباتي والحيواني حيث بلغت (1.643.296) ديناراً موزعة على محاولات انشاء وتشغيل مشاريع الدواجن وتسمين العجول والخفارات وطواقم الضخ والمولدات وانشاء المشاتل والبساتين وشراء التجهيزات الزراعية في موسمي الصيف والشتاء[15].

3- تخفيض نسبة الفوائد إلى (3.2 %) لكثرة المشاريع الزراعية وشمول القطاع الخاص بالتأمين على المياه وإعطاء قروض طويلة الأمد لأصحاب البساتين وبفائدة (2 %) ولا يستحق القسط الأول إلا بعد مرور (6) سنوات[16].

يلاحظ مما سبق أن بدأت البوادر الحقيقية لأنضاج مشروع الزراعة بشقيه النباتي والحيواني وكثرة القروض ستؤدي إلى انعاش هذا القطاع الحيوي في المجال الاقتصادي للمحافظة ليتسنى لها الاستمرار برفد ما تحتاجه،

ونتيجة لذلك أخذت الأراضي الزراعية بالإنتاج بمختلف المحاصيل وكما موضح بالجدول التالي لسنة 1971 لكل مشارة.

جدول (2)[17]

المحافظة	الحنطة	الشعير	الشلب
المثنى	63 طن	36 طن	89 طن

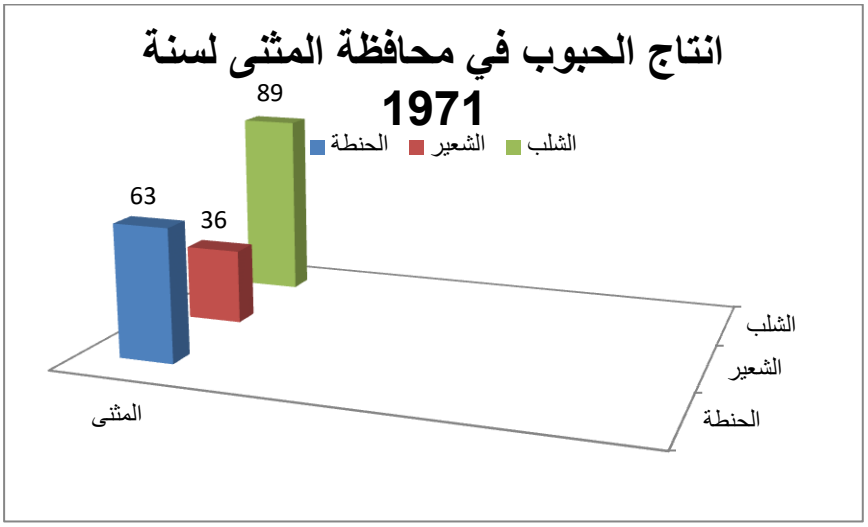

أما عام 1972 وتنفيذاً للقانون رقم 117 لسنة 1970 بلغت مجموع الأراضي المستولى عليها الصالحة للزراعة لغاية 1972 (4486616) دونم وغير الصالحة للزراعة (247170) دونم والأراضي التي اعتبرت اميرية صرفة (187.8521) دونم وبذلك بلغ المجموع العام للأراضي المستولى عليها والأميرية الصرفة (496.378.6) دونم، أما حصة محافظة المثنى منها فكانت الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة (63861) دونم، والأراضي المستولى عليها الغير صالحة للزراعة (30) دونم، والأراضي الأميرية الصرفة، فالصالحة للزراعة منها بقدر (45) دونم والغير صالحة للزراعة بـ (15) دونم[18]، أما الآلات التي بيعت في محافظة المثنى هي (8) ساحبات.

يلاحظ مما سبق أن المحافظة أخذت بالتوسع بالأراضي الزراعية بشكل بطيء إذ لم نلحظ هنالك تطور ملحوظ على مستوى اعداد الأفراد العاملين في الزراعة وكذلك الآلات الزراعية، اما القسم الثاني من الإنتاج الحيواني فنلاحظ ذلك من خلال الحيوانات المذبوحة في المجازر لسنة 1972 في محافظة المثنى وحسب الجدول التالي:

جدول (3)[19]

المحافظة	ابل	جاموس	أبقار	ماعز	اغنام
المثنى	810	74	4866	3744	18494

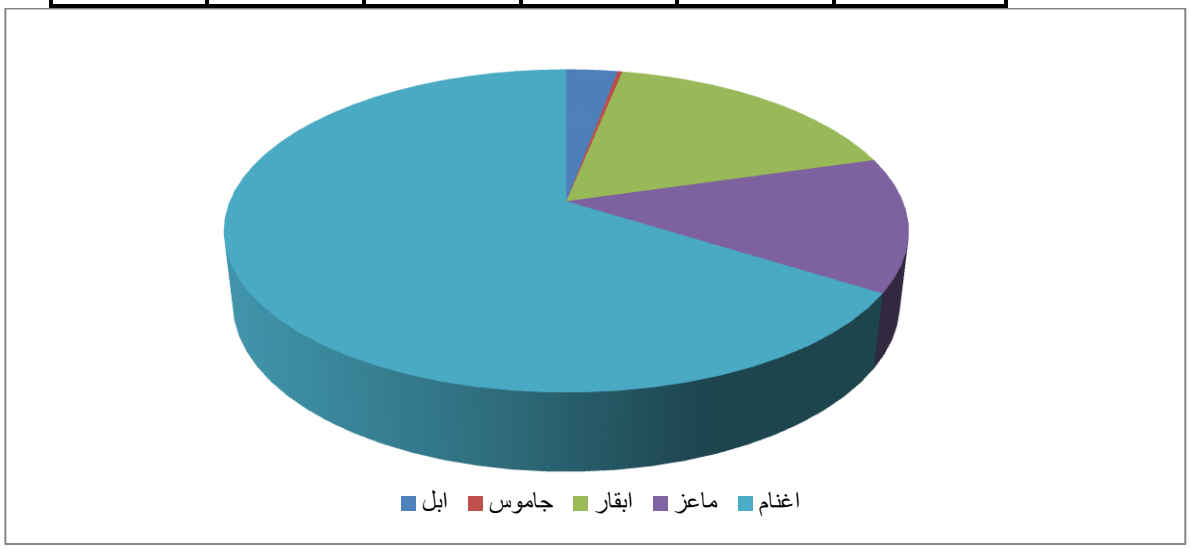

يلاحظ مما تقدم للجدول والمخطط أعلاه تزايد الأعداد للحيوانات المذبوحة والتي تباع محلياً وهذا مؤشر على تحسن الوضع الاقتصادي والطلب على اللحوم إذ نلاحظ تزايد الطلب على لحم الأبقار والأغنام والماعز، وهذا يوضح استخدامها في الحياة اليومية للأفراد الأمر الأخر هو زيادة باعداد هذه الحيوانات في المحافظة والسبب يعود إلى البادية الواسعة التي توفر المرعى الخصب لهذه الحيوانات خلال فترة الربيع مما تساهم بتزايد اعدادها وبالتالي بيعها هذا من جهة الأمر الأخر قد يكون الوضع الاقتصادي الذي أخذ يتحسن بعد أن أخذت الإجراءات الحكومية بالاهتمام بهذا القطاع الحيوي والذي اسهم بتزايد هذه الأعداد ومن خلال تحليلي للجدول أعلاه الملاحظ أن أهالي محافظة المثنى قد يمرون بمرحلة انتعاش اقتصادي بطيء، وذلك من خلال اللحوم التي تذبح خلال العام رغم ما

تقارنه خلال السنة بانه قليل ولكن إذا ما قارنا الأعداد التي تذبح والوضع الاقتصادي الزراعي للمحافظة نلحظ هنالك تصاعد في الشراء وهذا خير دليل على التحسن الاقتصادي.

المبحث الثاني : التطورات الزراعية في المحافظة قبيل الحرب العراقية الايرانية وما بعدها

بقيت الإجراءات الحكومية متذبذبة في محافظة المثنى حتى حلول سنة 1975 من خلال وضع الخطط لتطوير قطاع الزراعة في المحافظة كذلك توسعة المشاريع الخدمية التي تساهم برفد هذا القطاع وأتت أكلها خلال سنتين وفي عام 1977 أخذت الأوضاع الزراعية بالتوضح أكثر فأكثر في المحافظة من خلال الأنشطة التي سنوضحها من خلال الجدول التالي والخاصة بهيأة زراعة المثنى للسنوات من 1977 وحتى 1984م[20]:

جدول رقم (4)

نوع النشاط	وحدة القياس	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
تلقيحات وقائية بيطرية	بالألف	631	1061	714	674	1297	1916	1787	1368
معالجات بيطرية	بالألف	249	484	357	390	669	462	402	679
تلقيحات اصطناعية	بالعدد	3613	3624	–	4398	4683	4683	–	–
تسمين	بالعدد	536	801	382	319	100	708	437	662

عجول خاص									
فروج لحم خاص	بالألف	55	111	145	289	418	1197	1472	1469
توزيع الشعير	طن	–	–	11199	2074	1661	1825	701	4400
انتاج الرز	طن	6520	5417	4807	5665	5988	6060	4950	2263
انتاج الحنطة	طن	18336	7475	5822	5996	3573	5700	4966	لم يتقدم
انتاج الشعير	طن	16182	15501	12450	7055	11042	12880	123044	لم يتقدم
تسويق الرز	طن	229	1922	1713	1910	2376	1460	1657	1261
تسويق الحنطة	طن	1658	1232	2759	1323	1230	1440	911	–
تسويق الشعير	طن	73	2858	1948	1680	1422	1418	1261	–
التسليف التعاوني	دينار	136660	120582	342168	141341	85927	164839	23820	11000
التسديد	دينار	72485	103057	112254	82802	245252	103445	134918	21500

دورات فلاحية	عدد	2	61	45	23	17	14	12	8
عدد الفلاحين فيها	عدد	74	1805	1820	698	469	355	279	140
تدريب الموظفين	عدد	79	85	85	127	57	23	11	21
الإيضاحات الحقلية	دونم	–	2000	2218	2328	2988	337	49	
معامل علف	دونم	–	–	–	–	–	9	9	
مفاقس	دونم	–	–	–	–	–	–	1	
تجهيز حاصدات	دونم	–	–	–	–	–	–	13	
المواسم الصيفية	دونم	48286	46404	46252	34955	38576	36334	39372	37658
المواسم الشتوية	دونم	149527	109281	94336	12583	110309	111250	118003	–
زراعة أصول	بالألف	12	12	20	28	9615	19215	74	28

فاكهة									
زراعة بذور فاكهة	بالألف	175	126	242	347	170	285	292	103
زرعة عقل فاكهة	كغم	100	150	60	90	25	25	35	–
زراعة حقل أشجار	بالألف	4	4	6	6	15	15	17	15
انشاء بستان نخيل	دونم	12	10	4	2	18	12	10	–
انشاء بستان فاكهة	دونم	–	17	–	–	–	–	–	–
زراعة فسائل نخيل	عدد	500	–	–	720	1250	1000	–	–
تشجير المناطق السهلية	دونم	400	500	200	300	100	200	100	100
تحسين	دونم	1200	1300	2210	2445	2845	2845	3045	3175

وادامة الغابات									
ادامة الطرق المشجرة	دونم	19	69	89	119	129	129	149	170
تثبيت الكثبان الرملية	دونم	–	50	25	25	10	–	10	10
ادامة الكثبان الرملية	دونم	–	–	50	75	100	100	190	120
ادامة الأحزمة الخضراء	دونم	–	–	10	10	30	30	30	–
انتاج شتلات الغابات	بالألف	150	–	110	125	135	100	100	150
تأسيس واحات	بالألف	40	–	–	–	–	–	–	–
مكافحة	بالألف	12168	16684	25502	25225	22552	29905	17138	39852

آفات زراعية									
تجهيز بذور مختلفة	طن	143	282	572	312	114	226	180	190
تجهيز سماد اليوريا	طن	561	679	1185	657	1192	1262	1013	447
تجهيز سوبر فوسفات	طن	153	339	441	140	140	123	82	98
تجهيز سماد مركب	طن	–	–	–	–	–	–	–	525

اما الأعمال المنجزة من قبل ري المثنى لرفد العمليات الزراعية والمساهمة الفاعلة بانجاحها، فكانت حسب الجدول المرفق.

جدول رقم (5)

ت	تفاصيل العمل المنجز	الكلفة بالدينار	سنة الإنجاز

.1	انشاء (44) سدادة في السماوة	12608	1973
.2	توحيد وتنظيم جدول أبو صخير وفروعه	19584	1978
.3	توحيد وتنظيم جداول رديمة والطارقة والقزويني	17858	1979
.4	نصب طواقم ضخ روسية مقدمة ضخ مبازل الرميثة	10988	1979
.5	تجهيز رومي حجر لغرفتان نهر الفرات في الخضر	16200	1979
.6	اعمال تطهيرات الجداول والمبازل ضمن المحافظة	44000	1979
.7	تجهيز رومي حجر الشط الرميثة	33007	1982
.8	انشاء أربعة نواظم للمحافظة قاطعة على جداول الرميثة	27114	1980
.9	انشاء سبعة نواظم قاطعة على نواظم الرميثة	28934	1982
10	اعمال تجهيزات الجداول في الرميثة	369281	1980
11	تحلية وتصريف السداد الرميثة ضمن المحافظة	36658	1981
12	اجراء تطهيرات متعددة للجدول في عموم المحافظة	32535	1981
13	تجهيز رومي حجر لسداد الفيضان	28100	1982
14	نصب وضخ (7) طواقم ضخ في عموم المحافظة	39178	1982
15	صيانة وتشغيل محطات الضخ	12935	1983
16	انشاء مشروع آل توبة للمرحلة الثانية المقاطعة رقم (12) السماوة	11000	1984
17	صيانة وتشغيل محطات الضخ في السماوة	41500	1985

يلاحظ مما سبق الأهتمام الواضح بالتطور الزراعي[21] من خلال شق القنوات و التركيز على مشاريع الري التي تعتبر الرافد الأساسي لهذه العملية من خلال الاهتمام الحكومي إذ نلاحظ الاهتمام الواضح بهذه المشاريع وكذلك التحفيز لدى الفلاحين بالنهوض بالواقع الزراعي لرفد السوق المحلية بالمنتجات الزراعية و اللحوم ومشتقاتها، واهم منجزات القطاع الزراعي في محافظة المثنى من (1970–1984) هي:

1- انجاز (17) بناية ناظرية تعاونية في مختلف انحاء المحافظة.

2- انجاز (5) بنايات لمستوصفات بيطرية.

3- انجاز (11) بناية كمخازن للأعلاف واللحوم.

4- بناء (7) مجمعات زراعية في مختلف المحافظة.

5- بناء (14) دائرة أرشادية وزراعية.

6- بناء بناية رئاسة للمنطقة الزراعية في المثنى.

7- بناء مستشفى بيطري في السماوة.

8- انجاز بناء (96) دار للموظفين في مختلف انحاء المحافظة.

9- بناء (5) أحواض تغطيس الأغنام في مختلف انحاء المحافظة.

10- اكمال بناء (11) غرفة للحراس ومضخات المياه.

11- بناء (6) حضائر للحيوانات.

12- بناء ورشة للغسل والتشحيم للآلات الزراعية.

13- بناء كراج ساحبات ومعمل حاصدات ومركزين للتسويق في المثنى.

14- أنجزت بناية للموانئ و (2) حانوت تعاوني.

إذ بلغت كلفة هذه المشاريع (3.949.979) مليون دينار والتي أسهمت في انعاش الواقع الزراعي في المحافظة[22]، أما مجموع مساحة الأراضي الموزعة وعدد الفلاحين المنتفعين منذ بداية تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي ولغاية 1985 فهي مجموعة المساحة الموزعة (106) ألف دونم وعدد الفلاحين المنتفعين (29) الف[23].

يلاحظ مما سبق هنالك زيادة واضحة بالأراضي الموزعة و اعداد الفلاحين المنتفعين وهو خير دليل على الاهتمام الحكومي بهذا القطاع فضلا عن المشاريع والخطط التي وضعت قد أعطت انتاجها من خلال ذلك، أما المساحة والإنتاج لسنة 1985 في محافظة المثنى لأهم المحاصيل الزراعية هي موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (6)[24]

المحافظة	الحنطة		الشعير		الشلب	
	المساحة المزروعة (100) دونم	الإنتاج (100) طن	المساحة المزروعة (100) دونم	الإنتاج (100) طن	المساحة المزروعة (100) دونم	الإنتاج (100) طن
المثنى	272	65	780	174	26	16

المتبين للجدول أعلاه ارتفاع الإنتاجية بالنسبة للمنتجات الضرورية والمهمة في حياة الفرد وهذا يوضح عظم الإنتاج مقارنة بالسنوات السابقة.

أما مجموع انتاج التمور لسنة 1985 في محافظة المثنى، فقد كانت الإحصاء لمجموع النخيل المثمر (299) ألف نخلة في المحافظة و (258) ألف نخلة مثمرة، أما متوسط انتاج النخلة المثمرة الواحدة للكيلو غرام فهي (31.2)كغم ومجموع صافي لعموم المحافظة (805) طن[25]، يضاف لذلك إن عدد الأشجار حسب النوع في

المحافظة هي أشجار النخيل (3114) شجرة واشجار الحمضيات (62) فقط وكذلك أشجار الغابات (62) والأشجار المتنوعة الأخرى أحتلت (804) ليكون المجموع الكلي للأشجار في المحافظة (4093)[26].

أما عدد الحيوانات حسب النوع في محافظة المثنى هي الابل (10990) رأس والخيول (26559) والجاموس (2478) والأبقار (53258) والماعز (32654)، أما الأغنام (753847)[27].

أن التحليل لسنة 1985 هو تصاعد تدريجي بالوضع الاقتصادي في المحافظة من خلال الأرتفاع بالانتاجية والأعداد المستفيدة من الزرعة مروراً بالإنتاج الحيواني ورغم كل هذه التطورات في المحافظة إلا أن الجزء الأكبر من الأراضي الزراعية لم تصلح إلى الآن، وبحلول سنة 1986 كانت المساحة والإنتاج الزراعي لمحافظة المثنى من الحنطة والشعير والشلب وحسب الجدول التالي:

جدول رقم (7)[28]

المحافظة	الحنطة		الشعير		الشلب	
	المساحة المزروعة (100) دونم	الإنتاج (100) طن	المساحة المزروعة (100) دونم	الإنتاج (100) طن	المساحة المزروعة (100) دونم	الإنتاج (100) طن
المثنى	211	48	801	133	71	47

يلاحظ من الجدول أعلاه تراجع نسبة الإنتاج لسنة 1986 عن السنة السابقة ويرجع السبب إلى الإجراءات الحكومية التي أسهمت بشكل كبير لالتحاق الشباب وخصوصاً الفلاحين إلى ساحات القتال، مما عرض الكثير من الأراضي للأهمال خصوصاً في محافظة المثنى حيث لم تكن لدى الفلاحين الثقافة الكافية عن العمالة الأجنبية وخصوصاً المصرية للعمل في هذه المزارع مما جعل تراجع الإنتاج إلى دون المستوى المطلوب.

أما مجموع انتاج التمور في المحافظة فبقي على نفس الوضع السابق إذ يقدر متوسط انتاج الشجرة المثمرة بـ (358) ومجموع الإنتاج بـ (867) طن من مجموع النخيل الأناث التي تبلغ (299) نخلة في عموم المحافظة[29]، أما مجموع المساحة المزروعة تقدر بـ (172) ألف دونم ومجموع الفلاحين بـ (39) وحسب هذه النسبة تبقى محافظة المثنى على نفس السنة السابقة[30].

أما سنة 1987 عملت هيئة الزراعة في المحافظة على تشكيل لجنة لغرض التخلص من الآفات الزراعية التي أصابت النخيل خصوصاً المحاصيل الحقلية ومحاصيل الحبوب من خلال التخلص من الجراد المنتشر والذي يؤثر على المحاصيل الزراعية في المحافظة إذ تم العمل على نشر فرق جوالة بغرض رش المبيدات في الحقول الزراعية وحقول الدواجن والبيوت الريفية من خلال مسيرات راجلة، وكذلك استخدمت الطائرات المروحية التي أخذت برش المبيدات الحشرية على الأراضي الزراعية ولعموم المحافظة واستمرت هذه الحملة لمدة أسبوع، عملت خلالها هيئة الزراعة على نشر الوعي بين الفلاحين على أهمية هذه المبيدات وفائدتها على الزراعة[31].

يلاحظ مما سبق تطور عمل هيئة زراعة المثنى وحسب الخطة المقترحة للتخلص من الآفات الزراعية برش المبيدات على الأراضي الزراعية والحقول إلا أن هذه المجاميع واجهت مشاكل عديدة للتعامل مع الفلاحين إذ كان الفلاحون يرفضون رش المزارع التي تحوي على الدواجن خوفاً على موتها الأمر الذي كان يحتاج إلى تدخل الشرطة لذلك وبهذه السنة حصلت محافظة المثنى من انتاج الحبوب كما موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (8)[32]

المحافظة	الحنطة		الشعير		الشلب	
	المساحة المزروعة (100) دونم	الإنتاج (100) طن	المساحة المزروعة (100) دونم	الإنتاج (100) طن	المساحة المزروعة (100) دونم	الإنتاج (100) طن
المثنى	217	57	769	175	107	77

الملاحظات من الجدول أعلاه إن النسبة أخذت بارتفاع بسيط في المحافظة وقد يكون السبب في الآفات الزراعية التي أخذت تفتك بالمزارع الأمر الذي يؤدي إلى تراجع الإنتاج أما في هذه السنة فكانت عدد الأشجار ومساحة البساتين ومتوسط عدد الأشجار في الدونم الواحد كالآتي:

جدول رقم (9)[33]

المحافظة	عدد الأشجار		مساحة البساتين		متوسط عدد الأشجار في الدونم
	العدد (1000) شجرة	النسبة المئوية	العدد (1000) شجرة	النسبة المئوية	
المثنى	409	0.33	8	10.06	51

أما مجموع انتاج التمور في محافظة المثنى فأرتفع في هذه السنة إلى (785) طن وأرتفاع أشجار النخيل الأناث إلى (312)[34].

ويرجع أن سبب هذه الزيادة بإنتاج التمور وكثرة أشجار النخيل يعود إلى الاهتمام الحكومي بالزراعة في المحافظة وكذلك إلى الحملات التي عملت على التخلص من الآفات الزراعية قد ساعدت على ذلك، أما مجموع مساحة الأراضي الزراعية الموزعة وعدد الفلاحين إلـ ..... فهي (122) ألف دونم وعدد الفلاحين (40) فلاح[35].

أما سنة 1988 فكانت الأراضي الصالحة للزراعة في المحافظة تقدر بـ (1908) ألف دونم وهي تشمل مساحات الأراضي القابلة للأستصلاح مستقبلاً[36].

إذ كانت هذه الأراضي الزراعية تسقى حسب طريقة الأرواء، فكانت الأراضي المقدرة بـ (785) ألف دونم تسقى بشكل مروي، اما الإرواء الديمي الذي يعتمد على الامطار الموسمية فكان قليلاً[37].

يلاحظ مما سبق أن محافظة المثنى لم تكن واقعة ضمن الأراضي المعرضة للأمطار بصورة مستمرة مما يعتمد المزارعون على الأرواء السيحي لكل الأراضي الزراعية، وكان انتاج التمور لهذه السنة يقدر بـ (910) طن لكل المحافظة من أشجار النخيل (3114) نخلة ، اما أشجار الحمضيات فكانت (62) شجرة والأشجار المثمرة (62) واشجار الغابات (51) والأشجار المتعددة الأخرى بلغت (804) ليبلغ المجموع الكلي للأشجار في المحافظة بـ (4093)[38].

أما المحاصيل الزراعية من الحبوب فكان الأنتاج لسنة 1988 يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (10)[39]

المحافظة	الحنطة		الشعير		الشلب	
	المساحة المزروعة (100) دونم	الإنتاج (100) طن	المساحة المزروعة (100) دونم	الإنتاج (100) طن	المساحة المزروعة (100) دونم	الإنتاج (100) طن
المثنى	234	32	903	96	111	59

يلاحظ من الجدول أن نسبة الإنتاج لمحاصيل الحبوب في المحافظة يبقى محافظاً على وضعه والسبب في ذلك قد يكون الإجراءات الحكومية التي اهتمت بشكل أساس برفد المجهود الحربي والفترة الأخيرة منه إذ يكون أغلب التوجيهات الحكومية والصرف باتجاه المعارك.

بعد سنة 1988 وانتهاء الحرب العراقية الإيرانية أصبح توجه الحكومة باتجاه الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية ومن ضمنها الزراعة إذ تم تشكيل لجان متعددة لمتابعة الأراضي الزراعية والإنتاج والعمل على زيادة الإنتاج بما يسهم بزيادة الإنتاج القومي واشباع السوق المحلية والعمل على تصدير الفائض إلى خارج البلاد، اتجهت هذه الخطة إلى عمل دورات للفلاحين وكذلك أذاعة البرامج الزراعية والتلفزيونية التي أخذت تحفز على الزرعة واهميتها ومن خلال هذه الإجراءات بات العمل ضروري على انشاء قرى نموذجية في الريف العراقي ومن المناطق الريفية التي تم الاهتمام بها في المحافظة هي النجمي وريف الرميثة وكذلك السوير وآل عبس في ريف السماوة والأراضي الواقعة شرق ناحية الخضر والدراجي كبادرة إلى الاهتمام الحكومي بالقطاع الزراعي بالمحافظة[40]، أما المحاصيل الزراعية من الحبوب لسنة 1989 في المثنى موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (11)[41]

المحافظة	الحنطة		الشعير		الشلب	
	المساحة المزروعة (100) دونم	الإنتاج (100) طن	المساحة المزروعة (100) دونم	الإنتاج (100) طن	المساحة المزروعة (100) دونم	الإنتاج (100) طن
المثنى	21991	4258	87140	11280	15145	7021

ويلاحظ مما سبق تعاظم الإنتاج في المحافظة ونعلل هذا الأمر نتيجة تسريح الجنود من الخدمة العسكرية الألزامية وكذلك توجه مقدرات الجيش بعد الحرب باتجاه المدن للمساهمة باعجاز هذه المدن إذ كان للمحافظة نصيب من ذلك.

ولأول مرة في المحافظة تمت زراعة الذرة الصفراء بواقع مساحة زراعية (21) دونم وكمية الإنتاج (14.8) طن، اما مجموع انتاج أشجار التمور بلغت (813) طن في عموم المحافظة[42].

الخاتمة:

من خلال دراستنا حول الواقع الزراعي في محافظة المثنى تبين لنا جملة حقائق يمكن ايجازها فيما يلي :

1 . تعتبر الزراعة ذا اهمية قصوى في حياة الافراد اذ اهتمت بجوانب المعيشة والاقتصاد لدى العاملين فيها وكانت المورد الرئيسي لدى اغلب سكان المحافظة خلال فترة الدراسة .

2 . لم تكن هناك سياسات واضحة وثابتة للحكومة اتجاه تطوير الزراعة بل كانت هناك بعض الأهداف العامة التي تمت صياغتها حسب الاوضاع العامة التي يعيشها البلد , اذ عدد قليل منها تحقق والغالبية معطلة نظراً للظروف التي مر بها البلد .

3 . تعاني الزراعة في القطاع الحكومي للكثير من المشاكل منها ما يتعلق بالسياسة الاقتصادية ومنها ما تتحمله الحكومات المتعاقبة على محافظة المثنى ومنها ما يتحمله في تغيير الواقع الزراعي للأفضل.

4- من الممكن ان تلعب الزراعة دورا مهما في الاقتصاد العراقي اذا ما وفرت الدولة القروض والامكانات التي تشجع الفلاح على المضي بها .

5- يحتاج هذا القطاع المهم الى اضافات نوعية لإصحاب الشهادات والاختصاص والدراسات كما في الدول النامية , اذ يقتصر في المحافظة على فئة محددة .

6- توجد اراضي شاسعة من مساحة محافظة المثنى والواقعة في بادية السماوة لم تستصلح والتي لاتحتاج الى امكانيات ضخمة لاستصلاحها وانما الى توفير خطة لهذه الاراضي والاستفاده منها في رفد المحافظة بالمزروعات .

الهوامش :

[1]) صدر قانون الاصلاح الزراعي الاول في 30 ايلول 1958وكان الاصلاح الزراعي في العراق من الوجهة الاقتصادية و السياسية ضرورة قصوى من ضرورات اخراج البلاد من ظلمة العلاقات الانتاجية الاقطاعية وشبه الاقطاعية اذ كانت الاوضاع السائدة في الزراعة وفي علاقات الانتاج والعلاقات الاجتماعية و الطبقية قبل صدور قانون الاصلاح الزراع تجسد اشد انواع الاستغلال والنهب وإذلال الفلاحين. للمزيد من التفاصيل ينظر : جريدة الوقائع العراقية ,العدد 2351, بتاريخ 1958/6/30, عماد احمد الجواهري , تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ودراسة في التطورات العامة 1932 – 1970 ,منشورات وزارة الثقافة والفنون, 1978,ص17.

(2) وزرة التخطيط ، دائرة الأحصاء المركزية، نتائج الأحصاء الزراعي والحيواني في العراق لسنة 1958 – 1959، بغداد، مطبعة الحكومة 1961، ص7.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 1972، بغداد، مطبعة دائرة الطباعة التابعة للجهاز المركزي للإحصاء، ص92.

(4) المصدر نفسه، ص13.

(5) وزرة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الحسابات القومية الدخل القومي في العراق للسنوات 1964 – 1971، بغداد، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، ص50–51.

(6) هاشم علوان السامرائي، إدارة المزارع، بغداد، مطبعة شفيق، 1974، ص245.

(7) تم اعداد هذا الجدول بالاعتماد على: عبد الوهاب مطر الداهري , السياسة الزراعية (أقتصاديات الأصلاح الزراعي) , ط2 , مطبعة العاني , بغداد , 1976 , ص246 – 247 , وزارة الزراعة العراقية، الإحصاء الزراعي للسنوات 1968 – 1969، 1970، مطبعة الحكومة، بغداد، د. ت، ص107–108.

(8) سلمان آل جحيل، مقابلة شخصية بتاريخ 28 / 12 / 2020.

(9) مديرية زراعة المثنى، النشرة الزراعية السنوية لمحافظة المثنى، العدد الأول، مطبعة الزاهد، بغداد، 1970، ص29.

(10) وزارة الأصلاح الزراعي والابحاث المقدمة الى المؤتمر الشعبي لمناقشة مشاكل الأصلاح الزراعي ومعالجتها 15 – 17 آب 1963, ص 17, مديرية زراعة المثنى، الإحصاء الزراعي لسنة 1970، وثائق غير منشورة، ص.105

(11) المصدر نفسه، ص106.

12) مديرية زراعة المثنى، الإحصاء الزراعي، الأرشيف محضر توزيع الأراضي المستأجرة لسنة 1970.

(13) وزارة الزراعة العراقية، الأحصاء الزراعي لسنة 1970، مطبعة الحكومة، بغداد، 1972، ص83.

(14) عبد الخالق محمد عبدي , اقتصاديات الأرض والأصلاح الزراعي في النظرية والتطبيق , مطبعة سلمان الأعظمي , بغداد , 1977 , ص299 – 301 , المصرف الزراعي المثنى، التقرير السنوي، محافظة المثنى – وحدة الأعلام.

(15) اللجنة العليا للاحتفالات بيوم المثنى ,المثنى بين الماضي والحاضر ،ط1 ,مطبعة الشرقية, بغداد ,د.ت ، ص46.

(16) المصدر نفسه، ص47.

(17) وزارة التخطيط، الأحصاء الزراعي، الزراعة في العراق، الباب الخامس، مطابع الحكومة، 1971، ص104.

(18) مديرية الزراعة في المثنى، الأحصاء الزراعي، المصدر السابق,ص111.

(19) وزارة الزراعة، مديرية البيطرة العامة، بيانات إحصائية لسنة 1972، ص198.

(20) وزارة الزراعة العراقية، الأحصاء الزرعي للسنوات (1977 – 1984)، المصدر السابق، ص94–204.

(21) مديرية زراعة المثنى، الإحصاء الزراعي، المصدر السابق، دائرة ري المثنى– المشاريع المنفذة خلال السنوات (1970–1985) في محافظة المثنى، الأرشيف.

(22) المثنى بين الماضي والحاضر، المصدر السابق، ص106-107.

(23) وزارة الزراعة والأصلاح الزراعي، العدد الخامس عشر، بيانات، الأصلاح الزراعي، محافظة المثنى لسنة 1985، ص78.

(24) وزارة التخطيط العراقية، الأحصاء الزراعي لسنة 1985، مطبعة الحكومة، 1986، ص57.

(25) مديرية زراعة المثنى، الإحصاء الزراعي، المصدر السابق، ص16.

(26) المصدر نفسه، ص21.

(27) نتائج قسم الثروة الحيوانية لسنة 1978، الإحصاء الزراعي، بيانات غير منشورة، ص60.

(28) وزارة التخطيط العراقية، الأحصاء الزراعي لسنة 1986، مطبعة الحكومة، 1990، ص113.

(29) وزارة التخطيط العراقية، الأحصاء الزراعي لسنة 1986، المصدر نفسه.

(30) وزارة الزراعة والأصلاح الزراعي، المصدر السابق، ص78.

(31) وزارة الزراعة والأصطلاح الزراعي، المصدر السابق، ص93.

(32) وزارة التخطيط، الأحصاء الزراعي لسنة 1987، مطبعة الحكومة، 1989، ص101.

(33) وزارة التخطيط، المصدر السابق، ص103.

(34) مديرية زراعة المثنى، المصدر السابق، ص14.

(35) المصدر نفسه، ص93.

(36) مديرية زراعة المثنى، المصدر السابق، ص14.

(37) المصدر نفسه، ص93.

(38) وزارة التخطيط، الأحصاء الزراعي، المصدر السابق، ص113.

(39) وزارة التخطيط، الإحصاء الزراعي، المصدر السابق، ص101-102.

(40) كاظم نعوم البركي، مقابلة شخصية للباحث بتاريخ 2020/12/25.

(41) وزارة التخطيط، الإحصاء الزراعي لسنة 1989، بغداد، مطبعة الحكومة، د. ت.، ص112.

(42) وزارة التخطيط، المصدر السابق، ص100.

المصادر :

اولا: الوثائق

- **الوثائق غير المنشورة**

1- مديرية زراعة المثنى، الإحصاء الزراعي لسنة 1970.

2- مديرية زراعة المثنى، الارشيف, لسنة 1970.

3- دائرة ري المثنى- المشاريع المنفذة خلال السنوات (1970-1985) في محافظة المثنى، الأرشيف.

4- نتائج قسم الثروة الحيوانية لسنة 1978، الإحصاء الزراعي.

-الوثائق المنشورة

1- وزرة التخطيط ، دائرة الأحصاء المركزية، نتائج الأحصاء الزراعي والحيواني في العراق لسنة 1958 – 1959، بغداد، مطبعة الحكومة 1961 .

2- الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 1972، بغداد، مطبعة دائرة الطباعة التابعة للجهاز المركزي للإحصاء.

3- وزرة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الحسابات القومية الدخل القومي في العراق للسنوات 1964 – 1971، بغداد، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء.

4- وزارة الزراعة العراقية، الإحصاء الزراعي للسنوات 1968 – 1969، 1970، مطبعة الحكومة، بغداد، د. ت.

5- مديرية زراعة المثنى، النشرة الزراعية السنوية لمحافظة المثنى، العدد الأول، مطبعة الزاهد، بغداد، 1970.

6- مديرية زراعة المثنى، الإحصاء الزراعي، الأرشيف لسنة 1970.

7- وزارة الزراعة العراقية، الأحصاء الزراعي لسنة 1970، مطبعة الحكومة، بغداد، 1972.

8- المصرف الزراعي المثنى، التقرير السنوي، محافظة المثنى – وحدة الأعلام.

9- وزارة التخطيط، الأحصاء الزراعي، الزراعة في العراق، الباب الخامس، مطابع الحكومة، 1971.

10- وزارة الزراعة، مديرية البيطرة العامة، بيانات إحصائية لسنة 1972.

11- وزارة الزراعة والأصلاح الزراعي، العدد الخامس عشر، بيانات، الأصلاح الزراعي، محافظة المثنى لسنة 1985.

12- وزارة التخطيط العراقية، الأحصاء الزراعي لسنة 1985، مطبعة الحكومة، 1986.

13- وزارة التخطيط العراقية، الأحصاء الزراعي لسنة 1986، مطبعة الحكومة، 1990.

14- وزارة التخطيط، الأحصاء الزراعي لسنة 1987، مطبعة الحكومة، 1989.

15- وزارة التخطيط، الإحصاء الزراعي لسنة 1989، بغداد، مطبعة الحكومة، د. ت.

ثانيا : الكتب

1- عماد احمد الجواهري , تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ودراسة في التطورات العامة 1932 – 1970 ,منشورات وزارة الثقافة والفنون, 1978.

2- وزارة الأصلاح الزراعي والابحاث المقدمة الى المؤتمر الشعبي لمناقشة مشاكل الأصلاح الزراعي ومعالجتها 15 – 17 آب 1963.

3- عبد الخالق محمد عبدي , اقتصاديات الأرض والأصلاح الزراعي في النظرية والتطبيق , مطبعة سلمان الأعظمي , بغداد , 1977.

4- عبد الوهاب مطر الداهري , السياسة الزراعية (أقتصاديات الأصلاح الزراعي) , ط2 , مطبعة العاني , بغداد , 1976.

5- اللجنة العليا للاحتفالات بيوم المثنى ,المثنى بين الماضي والحاضر ،ط1 ,مطبعة الشرقية, بغداد ,د.ت,

ثالثا : الصحف

1- جريدة الوقائع العراقية ,العدد , بتاريخ 1958/6/30

رابعا :المقابلات الشخصية

1- سلمان آل جحيل، مقابلة شخصية بتاريخ 28 / 12 / 2020.

2- كاظم نعوم البركي، مقابلة شخصية للباحث بتاريخ 2020/12/25.